دفاتر القسمة العسكرية العثمانية في ولاية حلب
(قراءة في بعض نماذج وثائق النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي)

د. غالب عبد أحمد العربيات*

تاريخ وصول البحث: ١٥/ ٧/ ٢٠١٩م تاريخ قبول البحث: ٣/ ١٠/ ٢٠١٩م

المُلخّص

تتناول هذه الدراسة التعريف بدفاتر القسمة العسكرية العثمانية، ودوافع ظهور القسّام العسكري في الدفاتر العسكرية لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وكيفية تعيينه، ونوابه، والموظفين الملحقين به، وصلاحياته، وأبرز من تولوا القسمة العسكرية، بالإضافة إلى دور محاكم ولاية حلب وعمل القسّامين ونوابهم فيها، والرسوم التي كان يتقاضاها القسّام، والموظفون الملحقون به، والعقوبات التي تتخذ بالقسّام وموظفيه إذا ما ظهر تلاعب بأملاك الورثة، والتطبيقات العملية لبعض القضايا المنظورة من قبل القسّامين، حتى إلغاء القسمة العسكرية.

كما أشارت نماذج الحجج والوثائق التي ترد في دفاتر القسمة العسكرية إلى دور القسام العسكري، والمتمثلة بعقود الأنكحة سواء البنات من الأبكار والأيامى وتقسيم المواريث وتعيين الأوصياء على الأيتام والأرامل، أو في البيوع ،والعتق وتحرير الرقيق والجواري ، وتحديد الورثة والمواريث، وعقود الطلاق، وتنفيذ ما يُدعى إليه بحسب الشرع الإسلامي الشريف.

الكلمات المفتاحية: القسّام العسكري، دفاتر القسمة العسكرية، الدولة العثمانية، إيالة حلب.

* أستاذ مشارك، كلية السلط للعلوم الإنسانية، قسم العلوم الأساسية، جامعة البلقاء التطبيقية.

Abstract

This study deals with the books of Ottoman military division and main reasons behind the use of military divider in the books of the military division in the state of Aleppo during the second half of the eleventh century/ 17th century AD. It investigators the manner of divider's appointment, deputies, personnel, and duties and the main military dividers. It also explores the role of Aleppo courts, duties of dividers and their deputies therein, fees, staff, penalties imposed on him and his staff if there is a manipulation, and practical applications of some cases by dividers till military division was cancelled.

This study also investigates the documents that appear in the books of military division, especially those that refer to the role of the military divider. Such documents include marriage contracts, the division of inheritance, selling and freeing slaves and slave liberation, the identification of heirs and inheritances and contracts divorce

Keywords: Military dividers, Military Division Books, Ottoman State Iyala Aleppo.

التّمهيد:

لم تستند الدولة العثمانية في بادئ الأمر، منذ مرحلة الإمارة (١٢٩٩-١٣٦٠م، على اعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لقوانينها وأنظمتها، ولا سيما القضاء الذي عُدّ فيما بعد عاملاً من عوامل ثباتها ونجاحها في إدارة المناطق التي تفتحها منذ انطلاقها من الأناضول حتى فتح القسطنطينية (استانبول) (١٤٥٣م) حيث رافق القضاء بقضاته بعد الفتح خطوات المحاربين الفاتحين، فما إن يفتح المجاهدون منطقة حتى يوزعوا الأراضي المفتوحة إلى إقطاعات ثم يعهدوا بها إلى قاض، ولم تكن المذهبية الدينية معمولاً بها[1]، وقد حرص القضاة الذين عُهد إليهم بإدارة أي مدينة على تأمين الأمن والولاء

للغازي (السلطان)، إضافة إلى تشددهم في الإدارة وما أسند إليهم من مهام[٢] استناداً لقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء:٥٩]. وساهم هذا النهج الذي سار عليه القضاة في تعميق الولاء للدولة من عامة الناس وخاصتهم[٣].

وأشارت وثائق السجلات الشرعية لمدينة حلب إلى أن جنود السباهية هم الذين أشرفوا على الأرض، أما وظيفة القسّام فأشارت بعض المصادر إلى أن إقرارها جاء بعد فتح القسطنطينية (١٤٥٣م)، وفيما يتعلق بالمشيخة الإسلامية فقد بدأت في عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢٣-١٤٥٣م)[٤]، وكانت تشترط أن يكون القسّام العسكري من قضاة المذهب الحنفي لينظر في القضايا التي يكون الجنود طرفاً فيها، ولذلك كانت وظيفة القسّام تتبع في الهيكل الإداري العثماني لقاضي عسكر الأناضول، وإضافة إلى ذلك ساهم القسّام في ضبط الحجج وعقود الأنكحة للأبكار والأيامى، وفي تقسيم المواريث، وتعيين الأوصياء على الأيتام، وغيرها من الأعمال والقضايا[٥].

والقسّام بهذا المعنى مأخوذة من الفعل (قسم)، أي قسمة الميراث والمال ومن (أقسم)، حلف وأصله من (القسامة) وقاسمه، حلف له وقاسمه المال (تقاسماه)[٦].

وتفيد دفاتر المحاكم الشرعية، والمصادر التاريخية أن القسّامين العسكريين كانوا يعينون من بين السكان المحليين[٧]، والسبب في ذلك لتسهيل مهمتهم في تبليغ وتعميم ما يصدر عن مشيخة الإسلام المركزية في استانبول، وأما مدة خدمة القسّامين فقد تم تحديدها كما تشير الوثائق بعامين، وبعد انتهاء مدة القاضي القسّام بيوم يسمى "معزول آغا" أي متقاعد[٨].

ورغم أن القضاة الحنفيين ترأسوا قضاء مصر ومناطق الشمال الأفريقي، إلا أن الدولة عينت من يساعدهم من قضاة المذاهب الأخرى[٩]، على أن لا تنفذ الأحكام إلا إذا وافق قاضي القضاة الحنفي، المعين من الدولة أي (الحنفي)، وفيما يتعلق بمدينة حلب، فقد أشارت دفاتر محاكم القسمة إلى وجود القضاة الحنفيين لتطبيق مذهب الدولة (الحنفي)، وتؤكد تلك الدفاتر أن قضاة الحنفية هم المكلفون بحصر الإرث وتعيين الأوصياء على القاصرين، والملفت للنظر أننا لم نعثر في دفاتر القسّام العسكري ولا في دفاتر القضاة الشرعيين على عبيد لدى أغنياء حلب بينما أشارت دفاتر القسّامين في دمشق إلى أبناء

القولوغلية أنهم كانوا يمتلكون عبيداً يقومون على خدمتهم[١٠].

أولاً: الوصف التفصيلي لدفاتر القسمة العسكريّة العثمانيّة في ولاية حلب:

ترتكز هذه الدراسة على دفاتر القسمة العسكرية في إيالة حلب ووثائقها، والتي تضم قي ثناياها وثائق نظرها القسّامون العسكريون، وقد بلغ مجموع تلك الدفاتر خلال العهد العثماني أكثر من ثلاثماية دفتراً كُتبت باللغة العربية تخللها بعض الكلمات العثمانية، أفاد الباحث منها بعدد ضئيل من وثائق تلك الدفاتر انحصرت بفترة دراسته في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

أما المواصفات العامة لدفاتر القسمة العسكرية في إيالة حلب فيبلغ طولها (٤٠) سم، وعرضها يتراوح ما بين (١٥-٢٠) سم، وغلافها الخارجي أسود، وفيما يتعلق بشكل الورق المستخدم فهو مستطيل الشكل في غالبيته، ويمتاز لونه الداخلي باللون الأصفر الفاتح القديم بسبب سوء التخزين، وفيما يتعلق بطبيعة هذه الوثائق في تلك الدفاتر فهي مختلفة الحجم، وتضم الصفحة الواحدة (٣-٤) وثائق، وهي مرقمة تسلسلياً؛ وغالباً ما تبدأ إما من رقم ٢ وإما من رقم ٣، ومهورة بختم القسّام أو باشكاتب المحكمة (الكاتب الأول)، وإذا كان الكاتب عسراوي فيكون خطه مائلاً. أما بالنسبة لعدد الأسطر في الصفحة الواحدة فيتراوح بين (٢٥-٣٠) سطراً، وقد لوحظ وجود التالف، والمطموس منها، لأسباب فنية تتعلق بطبيعة الدفاتر وكتبتها وطريقة حفظها.

واستخدم في كتابه هذه الدفاتر ووثائقها الحبر بين الأسود الغامق والأسود الخفيف الفاتح، أما الخطوط فهي مزيج من الخطوط المختلفة والمعروفة، وأبرزها: النسخ، والرقعة المستخدمات في كتابة السجلات العثمانية عموماً، ولوحظ وجود اختلاف في الخطوط والكتابة نظراً لاختلاف الكُتّاب.

ولم يكن هناك طريقة واحدة للكتابة، حيث كانت تتم الكتابة في الدفتر من بداية الصفحة إلى نهايتها، وأحياناً يكتب على جوانبه، واختلاف أسلوب الكتابة من وثيقة إلى أخرى، يرجع إلى اختلاف أساليب الكُتاب، وكانت الوثيقة تختتم بعبارة شهود الحال غير الثابتين بحكم طبيعة القضايا المعروضة ونوعيتها، ولوحظ على بعض الكلمات الواردة في الدفاتر استعمال الياء بدل الهمزة مثل اوايل، ساير وغيرها، وكذلك استخدام الواو بدون الهمزة مثل، (سواله) أو عدم استخدام الهمزة في الكلمات التالية: علما، ادعا...إلخ، وكتابة الأرقام مثل ثلثه (ثلاثة) أو ثلثين (ثلاثين)، بالإضافة إلى ورود أكثر من رسم للكلمة الواحدة مثل مخاييل (ميخاييل)، ويلاحظ ورود عدد من الأسماء والأفعال التي يتضح بها اللفظ

العامي في بعض الكلمات، ولم تكن درجة الإفادة من هذه الوثائق ودفاترها على درجة واحدة بسبب طبيعة القضايا ذات الصلة بالبحث. وعموماً فإن دفاتر القرن السابع عشر الميلادي موضوع الدراسة تمتاز بأنها أكثر وضوحاً وأجمل ترتيباً من سابقتها.

ثانياً : دوافع ظهور منصب القسّام العسكريّ:

يعود ظهور منصب القسّامين العسكريين إلى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م)، وتشير الروايات المتوافرة إلى أن السلطان طلب إقرار هذه الوظيفة بعد زيارته لكنيسة آيا صوفيا، ومشاهدته بأم عينه كيف تُسلب الحقوق وهم يشكون إليه غصب ممتلكاتهم وأموالهم؛ فكلف مجموعة من العلماء وعلى رأسهم العالم محمد بن مصطفى التوقيعي المعروف "بالليث زاده" محمد جلبي[١١] بإعداد قانون سماه محمد الفاتح (قانون نامة)، قائلاً: هذا قانون آبائي وأجدادي، والذي اشتمل على ثلاثة أبواب، تضمنت موضوعات وعناوين مهمة، هدفها الحفاظ على الأمن، وإنصاف المظلوم، ولإيصال الحقوق إلى أصحابها، سواء كانوا أحياءَ أو أمواتاً[١٢].

توزعت مهام القسّامين العسكريين بين: قاضي عسكر الأناضول: وهو مسؤول عن الولايات الشرقية، وقاضي عسكر الروميلي: وهو مسؤول عن الولايات الإسلامية الأخرى التي كانت من بينها الولايات العربية[١٣]، وفي عام (١٥٧٤م) نقل السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) أمراً بتعيين قضاة الولايات من بين علماء الفقه بغض النظر إن كانوا من الولاية أو من غيرها[١٤].

وكان القاضي العسكري يرافق السلطان في حملاته، وبقي الأمر كذلك إلى أن عهد السلطان سليمان القانوني عام (١٥٣٥م) للصدور العظام بقيادة الحملات العسكرية وإدارة شؤون السلطنة[١٥]، وتعيين القضاة في المدن الكبرى إلى قاضي الأناضول والروميلي كل حسب المناطق والولايات التي تتبع إليه إدارياً.

ثالثاً: شروط تعيين القسّام العسكري وآلية عمله ومساعديه ونوابه:

هناك نوعان من القسّاميين؛ الأول: فهو القسّام العسكري، ويشترط فيمن يعين بوظيفة قسّام عسكري أن يكون فقيهاً مدرساً، أو قاضياً ممن أتموا دراستهم الشرعية، ويمنح راتباً يتراوح ما بين (٢٠-٢٥) بارة[١٦]، وأما تدرجهم في الوظيفة فكان مشروطاً بجدهم، ولا ينقل القاضي القسّام إلى رتبة أعلى إلا إذا توافرت فيه جملة من الصفات منها احترافه للعمل والإنصاف[١٧]، وأما المدرسون منهم فقد نقل النظر في تعينهم وترقياتهم من القضاة الشرعيين إلى قضاة العسكر[١٨]، وبقي كذلك حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي حين انتقلت صلاحيات تعيينهم من قاضي العسكر إلى شيخ الإسلام[١٩]، وأما نواب القسّام العسكري في

محاكم الولايات ومحاكم مراكز الألوية فكان تعينهم يتم من قبل قاضي قضاة الولاية[٢٠]. وكان يساعد القسّامين موظفون آخرون منهم: الكتاب، والمترجمون (عربي، عثماني)[٢١]، ووصل عدد الأمناء إلى ثلاثة دائمين مهمتهم إعلام القسّام بالخلافات ذات المنشأ المتعلق بالإرث والوصايا، وتحرير النساء والرجال المسترقين -من الرق-[٢٢]، وكان من حق القسّام العسكري أن يستعين بقاضٍ من مذهب المشتكي أو المتوفّى[٢٣].

وتشير الدفاتر المتوافرة إلى أن القسّام كان يقوم بعمل نائب قاضي القضاة في المدينة التي يعمل فيها، بالإضافة إلى عمله كتسجيل عمليات التقاضي باعتبار أن القضاء الركن الرئيس في استقرار الدولة، والأهم من ذلك أن القسّام كان يتولى عمل قاضي الولاية عندما تنتهي مدته إلى أن يصل القاضي المعين بدلاً منه[٢٤]. والأمر يسري على القاضي الذي ينقل إلى ولاية أخرى[٢٥]، ولكن لا تتكرر فترة تعيين القضاة ثانية سواء أكانوا مدنيين أو قضاة عساكر، ولا يعودا على وظيفته قاضياً، بل يجوز أن يعمل فيها قساماً وحسب[٢٦]، ولا يتلكأ قاضي الولاية باختيار قسّاماً جديداً بحال خلو منصب القسّام، ولا ينطبق ذلك على القسّام العسكريّ كشرط للتعيين؛ لأنه محلي، ومن بين هذه الأمثلة التي حفظتها دفاتر حلب خلو قسمتها من قسّامها محمد أشرف زاده بسبب وفاته سنة (١٠٧٨هـ/١٦٦٧م)، وقيام قاضي قضاة ولاية حلب بتعيين ابنه كوريث لأبيه[٢٧]. بعد أن خضع لامتحان أشرف عليه قضاة المذاهب الأربعة المالكي والحنبلي والشافعي والحنفي، وبرئاسة قاضي الولايات.

وفي الوقت الذي كان يكلف القسّام العسكري في أية ولاية بتوجبه موظفيه للاطلاع على الخلافات المتعلقة بالتركات أو الوصايا[٢٨]، كان القانون يمنعه من التدخل بصورة تلقائية، بأي عمل دون تكليف من قاضي القضاة، وإذا ما تجاوز ذلك يقوم نقيب الأشراف بلفت انتباه القسّام[٢٩]، أي بمعنى أن القسّام العسكريّ ليس عليه مباشرة أي عمل من الأعمال الموكولة إليه إلا بعد إبلاغ قاضي القضاة[٣٠].

ولدى قيام القسّام بتقسيم الورثة بحسب الدفاتر كلها التي تجاوزت أعدادها ثلاثمائة وربما أكثر بين مستحقيها، فعليه أولاً أخذ الرسوم التي أقرها الشرع[٣١]، وبعدها يقوم وموظفوه بإحصاء تركة المتوفى[٣٢] بدءاً من حذائه وملبوساته ومقتنياته وما له وما عليه، حتى الأشياء الصغيرة مهما كانت[٣٣]، معتمداً في قسمته على ما ورد في القرآن الكريم ﴿للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ [النساء: ١٧٦].

ففي دفتر حلب رقم (١٢) "ذُكر أن أحمد شرف الحلبي، تم إحصاء ديونه"[٣٤]، التي بلغت (٤٠٠٠) قرش، وزعت على الورثة بالبارة"[٣٥]. كما أفادت دفاتر

القسّام في إيالة حلب[٣٦] أن القسّام العسكري كان مخولاً بتوزيع تركات المتوفين من المسيحيين واليهود كل بحسب ديانته[٣٧]، ففي عام (١٦٧٢م) استحصل حاخام اليهود الأكبر في استانبول من السلطان محمد الرابع (الصياد) على مرسوم يفيد بأن لليهود شريعة خاصة بهم، وأما المرأة وبخاصة الأم فقد حظيت بمكانة بارزة بالاستحواذ على الوصاية الشرعية قبل أعمام أولادها، وتمتعت بحق الإشراف على حصصهم إذا كانوا صغاراً[٣٨].

وتفيد دفاتر القسّام لإيالة حلب أن القسّام العسكريّ ملزم بإحصاء ممتلكات المتوفين، وتقديم نماذج متعددة بأدق التفاصيل[٣٩]، وإذا كان المتوفّى مديوناً ولديه أراض فإنها تباع بحضور الورثة ذكوراً وإناثاً وبمقدمتهم والدتهم، إذا كانت على قيد الحياة[٤٠]، وحالما يتم البيع يوفى الدين بعد أخذ وثيقة أن الدين دفع لآخره، وذلك بتحديد مكان ولادته، وسكنه إلى أن تبرأ ذمته، وتوقع الوثيقة من قبل القسّام العسكري وتصدق من قبل قاضي قضاة الولاية وتحفظ في ديوان الولاية[٤١].

ولوحظ في بعض الدفاتر ألقاب لقضاة حظي بها قاضي القسمة، والذي كان يُعين من قبل سماحة قاضي عسكر الأناضول وليس من جانب المتصرفين والولاة، أما النوع الثاني من القسّاميين فهو: القسّام البلدي (العربي) الذي كان يعين من قبل قاضي الروميلي، ومن الألقاب التي لقب بها القسامون العسكريون: ركن الإسلام، فخر الأماجد، كبير العلماء، وهذه الألقاب تعطى القضاة عامة حيث لا يتميز بالألقاب غير شيخ الإسلام بألقاب مثل: حجة الإسلام ، نظام الإسلام، وأفادت أيضاً بأن القاضي يقوم بمهام القسمة إذا كان القسّام خارج المدينة[٤٢] ولدى التدقيق في دفاتر حلب للقسّام العسكري عثر على قسمة مطابقة تماماً للقسمة الشرعية التي كان ينظر بها القضاة الحنفيون.[٤٣] "تتطابق إلى حد ما في الدقة والعناية وإحصاء حتى الملعقة المكسورة، وأنه وُجد لدى توزيع القسمة أسماء أناس يعتقد أنهم كانوا شهوداً على عملية القسمة"[٤٤]، وبحسب ما قرئ في السجلات فهناك كثير من الأحداث التي لا يستطيع البحث الدخول في تفاصيلها فتم اختصارها، سواء كانت الدعاوى فيها تتضمن تركة أو وصية أو غيرها، وبناء على أمر قاضي الروميلي المدون في أول صفحة من السجل ذاته، فقد أشارت إلى بعض الألقاب التي تصفه بها من مثل: فخر الأكارم، ونظام الإسلام وما يتبعها، علماً بأن الدفتر يحتوي على دفتر قسمة عسكرية، وأن القاضي الذي تولى الأمر هو عسكري، لأن القسّام البلدي ثبت عليه جنحة فكلف القسّام العسكري إلى جانب قاضي محكمة الباب[٤٥]، والمترجمين والكتاب الذين شهدوا جميعهم على ورثة أمنية بنت الآغواتي التي ادعى أولادها عليها بأنها فاقدة الصلاحية (مجنونة)، وهي وثيقة شبة نادرة لم نعثر على ما يماثلها، وأن قاضياً

واحداً ذكر في السجل؛ وكان قسّاماً، قد تولى أعمال القسمة من بداية الدفتر[٤٦]، وعثر على وثيقة واحدة تفيد ذلك، وللعلم فإن هناك قضايا ومشكلات اختصرت هنا لعدم الإسهاب بشرح قضاياها.

وأفادت دفاتر المحاكم الشرعية لإيالة حلب، أن قاضي العسكر آنذاك علي الجمالي كان مفتياً للسلطان سليم وهو الذي أفتى له بالإبادة، وذلك كدلالة على سوء المعاملة لمن يخرج عن طاعته، والتي تصل إلى حد القتل؛ لأنهم كانوا يكتبون آيات الله على نقودهم، والذي رافق السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م) وأبلغ قضاة حلب باعتماد المذهب الحنفي جنباً إلى جنب مع الشرع الشريف في الأحكام التي تسند إليهم للبت فيها[٤٧]. وبالطبع فقد طبق على دمشق وطرابلس الشام ومصر ما طبق على حلب من أحكام شرعية[٤٨]، وبموجب صلاحيات قاضي قضاة الأناضول، فقد خُول قاضي قضاة حلب بتعيين نواب له في المحاكم[٤٩].

وفي عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧ م) تُقلت صلاحيات قاضي قضاة الأناضول إلى القسّام العسكري بموجب الفرمان رقم (٢٧٩)[٥٠]، وعليه ختم الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي سنة (١٦٦٩م)[٥١]، وبذلك غدا القسّام العسكري يعين نوابه في محاكم حلب الخمس، وتم بعدها بسنتين تعيين قسّام محلي ثم توارثه[٥٢]، حيث أشارت دائرة المعارف الإسلامية التركية[٥٣] أن منصب القسّام العسكريّ أصبح وراثياً، وهو من يعين نوابه في محاكم الإيالة المكلف بها.

رابعاً: مهام القسّام وصلاحياته:

تنحصر مهام القسّام العسكري في الولايات باطلاع الموظفين على القضايا المتعلقة بالتركات والوصايا، وتوجيههم لتنفيذها وفقاً للشريعة الإسلامية دون أن يكون له أي حق بالتدخل بشكل تلقائي في أعمالهم. وفي حال ثبوت تدخله يقوم نقيب الأشراف بلفت انتباه القسّام، ويعلم قاضي القضاة بتدخله، والسبب بذلك أن القانون نص على ضرورة إبلاغ القاضي في حال ظهرت ضرورة لتدخله، ويستوجب على القسّام قبل البدء بعملية القسمة، التأكد من تسديد الرسوم الشرعية المطلوبة للدولة، ولدى قيام القسّام بتقسيم الوِرثة بحسب الدفاتر يقوم وموظفوه بإحصاء تركة المتوفى[٥٤] وفي حال تم تأكده من تحصيلها يقوم بتحويل القضية المراد القضاء بها لقسمتها بين الورثة إلى الموظفين، ويأمرهم بإعداد وإحصاء تركة المتوفى.

وتشير سجلات القسمة إلى أن جداول الإحصاء اشتملت على أدق التفاصيل بالمقتنيات الشخصية الخاصة بالمتوفّى؛ بدءاً من لباسه الشخصي وأحذيته، وما يعتمر على رأسه وصولاً إلى محتويات منزله[٥٥].

ولإعطاء فكرة عن دقة سجلات القسمة العسكرية نشير إلى أن "لحافاً مثقوباً دخل القسمة[٥٦]، قبل أن يزودنا

السجل نفسه بمبلغ دين السيد أحمد شرف الحلبي"[٥٧]، والذي بلغت قيمته (٤٠٠٠) قرش، وزعت على الورثة بالبارة"[٥٨].

خامساً: أبرز من تولوا القسمة العسكرية:

تفيد دفاتر وسجلات إيالة حلب أن تسعة وعشرين قسّاماً ونائباً تولوا وظيفة القسمة في الولاية خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي جلّهم من العناصر المحلية في الولاية، وتراوحت فترة عملهم في القسمة العسكرية بين عام وعامين، ومن أبرز من تولى القسمة العسكرية ونيابتها هم: سليمان أفندي[٥٩]، ويحيى أفندي[٦٠]، وحسين أفندي[٦١]، وصالح جبر الجلبي أفندي[٦٢]، وحسني أفندي[٦٣]، وسليمان نجيب أفندي[٦٤]، وأحمد الرفاعي[٦٥]، وأحمد حمدي أفندي[٦٦]، وأنيس مصطفى أفندي[٦٧]، وعبدالله أفندي[٦٨]، ومصطفى أفندي الاسطواني[٦٩]، وحسن حلبي بن عبدالباقي[٧٠]، ومحب الدين أفندي[٧١]، وعبدالغفار بن علي البغدادي[٧٢]، ومحمد أشرف زاده[٧٣]، وحسين أفندي الاسطواني[٧٤]، ومصطفى الأيوبي[٧٥]، ومصطفى أفندي[٧٦]، وعبدالرحيم بن علي الحسيني[٧٧]، ومحمد راشد أفندي[٧٨]، ومحمد رافع أفندي[٧٩]، ومحمد بن مصطفى أفندي كوراني زاده[٨٠]، وحسين أفندي الاسطواني[٨١]، وعبدالرحمن أفندي[٨٢]، ومحمد باشا أفندي[٨٣]، وناصرالدين أونجي باشي[٨٤]، ودرويش باشي[٨٥]، وعبدالقادر جاويش[٨٦]، ومحمد طاهر أفندي[٨٧].

سادساً: محاكم ولاية حلب وعمل القسّامين ونوابهم فيها:

تشير دفاتر القسمة العسكرية أن إيالة حلب اشتملت على خمس محاكم هي:

١- المحكمة الكبرى: ويترأسها قاضي ترك الأصل، ومدة تولية المنصب سنتان، وبعد يوم واحد يصبح معزول آغا؛ في حين يعين القسّام العسكريّ نائباً له في كل محكمة[٨٨].

٢-المحكمة الشافعية: يترأسها قاض برتبة نائب لقاضي المحكمة الكبرى، وإلى جانبه قاض شافعي المذهب، أما نائب القسّام العسكري، فيفصل في الإرث دون النظر إلى المذهب، لكنه يكون كشاهد لدى عقد زواج لرجل شافعي المذهب[٨٩] وأما الوصايا وغيرها من القضايا، عدا عقد زواج لشافعي المذهب فكانت تتم في منطقة النيرب الواقعة جنوب شرقي مدينة حلب[٩٠].

٣-محكمة البانقوسية: ومكانها ظاهر حلب، وللقسّام العسكري نائبه فيها ويتبع لها، معظم ألوية حلب، سواء في الأحكام الشرعية أو القسمة[٩١]، وأفادت دفاتر القسّام، أن الدفتر الواحد لمدة سنتين فقط، والدفاتر بمجموعها انحصرت على تقسيم الإرث والوصايا.

٤-المحكمة الصلاحية: وتقع في محلة الجلوم الكبرى مواجهة لخان السبيل وقاضيها نائب عن قاضي قضاة المحكمة

الكبرى[٩٢] ، وفيها المقر الرئيس للقسّام العسكري، ونائب القاضي ونائب القسّام من السكان المحليين ومن عائلات حلب الدينية[٩٣].

٥-محكمة جبل سمعان: يترأسها نائب لقاضي قضاة حلب، وفي سنة (١٠٤٧هـ/ ١٦٦٤ م) اتخذ منها القسّام العسكري مقراً رئيساً له، لأن قاضي قضاة حلب، كلفه الإقامة فيها[٩٤] . أما معاونو القسّام العسكري أو المدني، فهم (الكتاب والمترجمون، وعدد من الموظفين).

سابعاً: الرسوم التي كان يتقاضاها الموظفون الملحقون بالقسّام:

يقوم القسّام العسكري إضافة إلى المهام التي سبق الإشارة إليها بإحصاء تركة المتوفين، وتحديد الرسوم الشرعية عليها، وأجرة الدفن حتى ولو كانت الوفاة حدثت قبل[٩٥]، وثمن الكفن، وأجرة حفر القبر وثمنه[٩٦]، وفيما يتعلق بالرسوم التي يتقاضاها القسّاميون العسكريون فهي تختلف بحسب القضايا المنظورة، فعلى سبيل المثال إذا تطلب الأمر انتقال القسّام أو أي من الموظفين الذهاب إلى خارج المدينة فإن طعامه ونقله ومبيته تستوفى من قيمة الورثة قبل قسمتها. وما يتبقى من أموال توزع على الورثة بدءاً من الزوجة ثم الأبناء والبنات، والمستحقين لها[٩٧] ، وإذا كان يملك أراضياً، فإنهم يأخذون نسباً متفاوتة من عوائد القسمة والتركات[٩٨] ، وكل خطوة يقوم بها القسّام العسكري يجب أن توثق أصولاً[٩٩]، ويجب أن تُصدق من الجهات المختصة في المحكمة، ويحتفظ بنسخة في ديوان قاضي القضاة[١٠٠] ، أما سر كاتب القسّام فيَعد تقريراً مفصلاً يُحفظ في ديوان المحكمة الشرعية[١٠١].

وإذا كان القسّام تركياً فعلى الترجمان أن يُعلم قاضي القضاة بلغته (العثمانية)[١٠٢]، في حين يمنح خدمة الشرع إكرامه وليس أجراً[١٠٣]، فهم مفوضون رسميون، يتقاضون رواتبهم من المحكمة التابع لها[١٠٤].

ثامناً: الرقابة على عمل القسّام العسكري:

يخضع القسامون العسكريون إلى رقابة مشددة على أعمالهم بهدف إحقاق الحقوق كما جاءت في الشريعة الإسلامية ومبادئ توزيع الحقوق، وفي حال ظهر تلاعب يخالف النصوص الشرعية. يحاكم القسّام أو من قام بعمله،ولتوضيح ذلك نشير إلى ما حدث مع القسّام العسكري صالح جبر الحلبي سنة (١٠٦٦هـ/١٦٥٦م) [١٠٥]، الذي عُزل وتعرض للإهانة والاستهزاء والتوبيخ من قاضي قضاة الولاية، قبل تجريده من ممتلكاته تجريداً كاملاً، وتجريد أبنائه وأخوته وأخوة زوجه[١٠٦]، وتشكيل لجنة تحقيق من نواب المحاكم وثلاثة قضاة شرعيين جيء بهم من ألوية (سناجق) الولاية، للتحقيق معهم، وكان أن تقدمت هذه اللجنة بتقرير إلى قاضي الولاية، الذي علق على تقرير اللجنة، وقام بإرساله إلى قاضي قضاة الأناضول[١٠٧]، ومن

الحالات التي يمكن الإشارة إليها، قضية المشتكية سلمى بنت صالح أفندي التي شكت استغل شقيق زوجها للدخول إلى بيتها ليلاً خلسة[١٠٨].

ومن الحالات الأخرى التي أشارت لها وثائق القاضي العسكري بإيالة حلب، فقد حضرت إلى ديوان الشرع الشريف المرأة الكاملة بنت رجب بن طارق أفندي المعرّفة شرعاً طواعية، بأنها ارتكبت الكثير من المعاصي والفجور، غافلة عما ينهي الشرع الشريف[١٠٩]. وأفادت بأن زوجها دفعها دفعاً لتصرفها، واستمرت ترتكب المعاصي منذ مدة غير قصيرة، وأنها تقدمت إلى المحكمة هرباً من قبضة زوجها[١١٠]، وبعدما أقسمت أغلظ الإيمان، بأنها تابت، ولن تعود ثانية، راجية العفو والغفران من رب العباد[١١١]، كما التمست من القاضي نائب القسّام العسكريّ محمد بن مصطفى أفندي كوراني زاده - وفقه الله-[١١٢] لما يحب ويرضاه أن يرعاها برعايته ويحميها من جبروت زوجها الفاسق الذي أقنعها بالزواج به، وأنه بعد شهرين من زواجه بها، دفعها إلى الفسق مع لصوص في ضواحي المدينة، وقد أناب القسّام القاضي محمد مصطفى أفندي كوراني نائبه في محكمة جبل سمعان بحمايتها وتأمين مأوى لها[١١٣]، كما كلفه بالقبض على سليم الطباوي زوج المدعية بنت رجب طارق أفندي[١١٤]. حرر في اليوم السابع من محرم الحرام لسنة ١٠٩٦هـ/١٣ كانون الأول ١٦٤٨م.[١١٥].

وأفاد دفتر قسّام حلب العسكري رقم (٢٤٠) أن القسّام العسكريّ يتحمل مسؤولية الحفاظ على حقوق الورثة من عسكريين ومدنيين وهذه هي مهمته لكنه يكلف بمهام أخرى وهي كثيرة، ويحق للقسّام العسكري أن يفوض نوابه وموظفيه بجرد (إحصاء) أملاك العساكر المتوفين الذ ين خلفوا لأبنائهم إرثاً، قد يسبب خلافاً فيما بينهم وبين أبناء عمومتهم[١١٦]، ومن الأشياء المهمة التي يجدر الإشارة إليها أننا لم نعثر في الوثائق على متوفين عسكر يبين أي أثر لتركاتهم وميراثهم داخل المدينة[١١٧]، وتجيب الدفاتر والسجلات لمدينة حلب عن ذلك بأنهم يسكنون في ضواحي المدينة رغم أنه لم يكن محظوراً على العساكر شراء بيوت أو متاجر داخل المدينة، والسبب الآخر هو أن الإمكانات المادية للعسكر كانت محدودة، ولهذا تركزت منازلهم خارج المدينة، وتشير الدفاتر إلى حالات زواج العسكر الانكشاري. حيث شهد عهد السلطان محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣م)[١١٨] السماح لهم بالزواج والإنجاب وإطلاق اللحى. الأمر الذي تسبب في نشوب بعض الفتن الداخلية وقيام الثورات بسبب تحركات العامة فيها لشعورهم بالظلم والجور والعسف[١١٩].

ولأننا لا نرغب بالخروج عن مهام القسّام ودوره، فإننا نكتفي بالإشارة إلى الفوضى التي تسربت إلى مفاصل الدولة في معظم الولايات العثمانية، ولكن مراجعة

الدفاتر الشرعية[١٢٠] تؤكد أن قبضة الدولة القضائية والشرعية ظلت قوية، والفضل في ذلك يعود للشرع الذي حفظ الدولة، كما حفظ القرآن الكريم الإسلام[١٢١].

فقد احتجّ المدعو مصطفى بن الحاج ناصر الدين لدى القسّام العسكري محمد باشا أدام الله إجلاله[١٢٢]، بحضور والي حلب البيكلربي وهو من أمراء الأمير حسين آنذاك بأن ولده (خالد) قام بنهب دكان أخيه، لأنه عين وصياً عليه، ولدى استدعائه للحضور إلى المحكمة الشرعية، وحين مثل بين يدي القاضي العسكري وسؤاله، عن أموال أخيه أحمد المتوفى[١٢٣]، وقيامه بتقديم قائمة بمحتويات دكان أخيه، وبأن أموال أخيه كان يسلمها شهراً بشهر إلى زوجة أخيه أحمد المتوفّى الحرمة كريمة الحسب بنت محمد بن الحاج راضي الرفاعي، سلمى الرفاعي[١٢٤]، وحينما استدعيت أنكرت أنه سلمها أموال أولادها منذ ستة أشهر، وأنها أعلمت عمها والد زوجها بفعلة خالد، وأن والد أحمد (عم سلمى) هو الذي ادعى على ولده، وأنها تخوفت من إعلام القسّام العسكري محمد باشا أفندي، لأنه هددها بالقتل، إن هي أعلمت القسّام العسكري أو والده. فاستدعاه القسّام العسكري لقسم اليمين على القرآن الكريم بناء على طلب والده[١٢٥] فرفض قسم اليمين، فسلم أمره إلى والي حلب الذي أمر بإيقافه، ووضع الأغلال بيديه ورجليه، لأنه قدم الأموال التي نهبها من دكان أخيه إلى العصاة الأكراد الذين أعلنوا ثورتهم وأيدهم التركمان في حركة العصيان بحلب سنة (١١٠١هـ/ ١٦٩٠م)[١٢٦] تحت قيادة شيخلو الراوي، وسلّم مقيداً إلى آغا الآي[١٢٧]، وحينما علم والده بفعلة ولده خالد التمس من الوالي الرأفة بخالد، فهو لم يبلغ من عمره العشرين سنة، وأنه خدع من قبل الشقي الكردي شيخلو الراوي الذي تعاون معه شبان حلب احتجاجاً على الضرائب[١٢٨]، وبعد فترة وصل فرمان من جلالة السلطان سليمان الثاني ابن إبراهيم الأول بضرورة حمل السلاح لضرب العصاة والأشقياء من الأكراد والتركمان الذين أفسدوا الأمن في حلب، وحضهم الأمر السلطاني بضرورة إعادة الأمن إلى المدينة[١٢٩].

وبناء على قراءة موسعة لدفاتر القسمة العسكرية في ولاية حلب التي نستطيع التأكيد على أن مهام القسّام العسكري انحصرت بشكل شبه تام لجرد (إحصاء) ورثة المتوفين المدنيين الذين لديهم أملاك[١٣٠]، ومن المهم هنا الإشارة إلى عدم العثور على أي حالات لحصر إرث لأشخاص عاشوا في تلك الحقبة، وأن جّل الحالات التي وجدت تعود إلى العائلات الكبيرة والدينية وكبار التجار.

تاسعاً: التطبيقات العملية لبعض القضايا المنظورة من قبل القسّامين:

ومن أمثلة القضايا المنظورة التي يمكن عرضها كنموذج لعمل القسّامين في إيالة حلب؛ قضية رائدة القضماني بنت شهبندر

التجار، وتتلخص قضيتها بأنها كانت قد استرقت أمَة وأساءت معاملتها وضربتها بشدة، ولمّا وصل الخبر إلى القسّام العسكريّ أرسل لطلب إحضار الأمَة، للكشف عليها، وبعد ثبوت الإهانة التي لحقت بها من الضرب والتجويع، أُحضرت المدعوة رائدة لمحاسبتها وعلى أثر ذلك نالت الأمَة حريتها بعد تحريرها بقرار من القسّام العسكري نتيجة الظلم الذي وقع عليها[١٣١]، أما مسائل عقد الزواج والطلاق، فأصحابها يتقدمون بشكواهم إلى ديوان المحكمة التابعة للمتزوجين أو المطلقين، وديوان المحكمة يحدد تاريخاً للنظر في قضايا الشكاوى التي تقدم للمحكمة، وأما إرث أهل الذمة (مسيحيين ويهود) فكان يفصل فيها القسّام العسكريّ[١٣٢]، وفيما يتعلق بقضايا الحراسة وما شابهها فهي مربوطة حصراً بنواب القاضي في المحاكم الخمس في مدينة حلب[١٣٣]. وأما المحاسبجي فمسؤوليته هي دفع رواتب الموظفين وجمع الرسوم التي تجمع من الإرث والوصايا وعتق الرق.

ومن الشواهد الأخرى على التطبيقات العملية كما كان ينظر به القسامون، شكوى تقدمت بها زينب بنت أحمد القصيباتي المتزوجة من محمد مصطفى المستقي، وتتلخص هذه الشكوى في رفع المدعوة زينب دعوى ضم ولديها للعيش معها والوصاية عليهما للقسّام العسكريّ أنيس مصطفى أفندي الذي قضى باحتضان الأم لولديها حتى سن العاشرة[١٣٤].

وأفادت دفاتر القسّام لإيالة حلب خلال النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي، وتحديداً في غرة ربيع الأول لسنة (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م)[١٣٥]، أي في عهد السلطان مراد الرابع بصدور فرمان يقضي بإبعاد القضاة الشرعيين عن إحصاء إرث العساكر أو القيام باختيار أوصياء على أبنائهم ولا يحق لهم عقد زواج أو طلاق، إلا بأمر من قاضي قضاة الولاية[١٣٦]، وقد عثر في الدفتر رقم (١٣) على وثيقة مذيلة بأمر سلطاني يحذر قضاة العسكر من عدم ترقيم الدفاتر التي يتم بموجبها إحصاء حجج الإرث والوصايا والضرائب المستحقة على القسّامين عامة، وذكر الصفات التي يتحلى بها القسّام في كل دفتر خاص به، فقد استدعي القسّام العسكري الحاج أحمد الرفاعي أفندي دام فضله لإحصاء إرث المغدور سليم قاسم أفندي التاجر في محلة سويقة الواقعة بالجهة الشمالية من جامع المهمندار[١٣٧]، تاركاً أربعة أولاد وثلاث بنات صغار، وأقر القسّام أحمد الرفاعي بتعيين أخيه عمر قاسم أفندي الأخ الأكبر وصياً على الأولاد الذكور، والأم وصية على بناتها بعدما حدد بموجب الشرع نصيب كل من الأولاد والبنات من نصيب إرث والدهم[١٣٨].

وعندما بلغ القسّام العسكريّ الحاج أحمد الرفاعي أفندي بحدوث نزاع بين أولاد المتوفى أحمد السمهوري أفندي

وإخوته، ذهب نتيجته عدة جرحى، فسارع القسّام يرافقه عناصر الغفر وكاتب المحكمة وترجمان عربي للاطلاع على مسببات الخلاف وحصر الإرث وقاموا بحصر محتويات داره وممتلكاته من دكاكين لبيع الخردوات، وما عثر عليه من كميات كبيرة وكثيرة جداً من الحبوب[١٣٩]. ومما ذكر في دفتر القسّام، أن محتويات منزله قدرت بـ (١٠،٠٠٠) قرش، وثلاثة دكاكين بما فيها من خردوات (زراعية ومنزلية وما شابهه) بـ (٥٠،٠٠٠) قرش، أما محتويات البايكة[١٤٠] فقدرت بـ (٧٥) ألف قرش[١٤١].

كما استدعي القاضي الشرعي لجبل سمعان استناداً على كتاب القسّام العسكري، وأحال الأخوة وأولادهم إلى المحكمة الشرعية[١٤٢]، أما إرث أحمد السمهوري أفندي فقد قسمه القسّام العسكري الحاج أحمد الرفاعي أفندي بحسب موجبات الشرع الشريف، للذكر مثل حظ الأنثيين وأعطيت الأم مع بناتها الثلاث، زكية وحليمة وعائشة قرابة ٤٠% حيث تجاوزت ثروة المتوفّى (٤٠،٠٠٠) قرشاً[١٤٣].

وعثر في دفاتر القسّام العسكري لإيالة حلب أن نائب القسّام الحاج محمد راشد أفندي قد نظر في إحدى الوثائق في أمر عائلة آل الدسوقي، عندما أصيبت في راعي بيتها وحاميها محمد سالم صالح الدسوقي أفندي حيث إنّه فقد وعيه، وأصبح مشلولاً، ولم يعد يستطيع إدارة مخزن الحبوب الذي يملكه بجوار قلعة حلب من الناحية الجنوبية[١٤٤]، وأنها تريد وصياً على مخزنه المسمى بالبايكة، وما فيها من حبوب متنوعة[١٤٥]، وأن محمد سالم صالح الدسوقي وحيداً وليس لديه أخوة، وأن أولاده صغار غير قادرين على ممارسة تجارة الحبوب وتأمين النواقص التي تحتاجها البايكة[١٤٦]، وطلب القسّام العسكري الحاج أحمد الرفاعي أفندي من محمد راشد أفندي للبحث عن وصي، وتم اختيار أحمد مبيض آغا، المؤذن في الجامع الكبير[١٤٧]، وأنّ سمعته جيدة وأمين وعمره كبير يزيد عن خمسين سنة، وحدد راتبه بـ (١٠٠) قرش شهرياً، وكتب عليه حجة شرعية بعدما أجرى وموظفوه جرداً كاملاً لمحتويات البايكة[١٤٨] العائدة لآل الدسوقي وحدد الضريبة (الويركو vergi)[١٤٩] السنوية بـ (٤٠٠٠) قرش[١٥٠]، والتي تجبى لصالح مجلس شورى إيالة حلب[١٥١].

وعندما قام القسّام العسكري محب الدين أفندي بعقد قران عائشة بنت سليمان محمد البيطار على الشاب سالم غفران سليم، ولدى مساءلتها بالمهر المعجل والمؤجل، أجابت، بأنها تريد مهراً معجلاً قدره مائة وخمسون قرشاً صاغاً ومائة قرش رائج مهراً مؤجلاً"[١٥٢]، غير أن الشاب أعلن عن تسجيل دكانة باسمها[١٥٣]، فدفتر الدكان (المحل التجاري) باسمها، غير أن والده رفض إعطاءه الدكان(المحل)[١٥٤]، وبعد تدخل علماء

وأعيان محلة الكلاسة في حلب، لما لوالده من سمعة جيدة ونفوذ تجاري[١٥٥]، قبل أن يدفع لها نصف الدكان.

ومن بين التطبيقات العملية الأخرى التي حفظتها دفاتر قسمة حلب "الخلاف الذي نظر فيه الحاج محمد راشد أفندي بين ورثة المتوفّى حسين بن عبدالله بكري المقيم في حي الجمالية بحلب، الذي يعود بأصله إلى حي الدباغة، وتحول الخلاف إلى مشادات كلامية"[١٥٦]، اضطر عمدة الحي إلى مراجعة المحكمة في المحلة الكبرى[١٥٧]، وإعلامها بالخلاف الذي يكاد يتحول إلى ضرب بالسكاكين، فسارع الحاج محمد راشد أفندي قسّام حلب إلى حي الجمالية، وأحضر معه السيد الحاج مصطفى كوراني زاده لاقتسام تركة المرحوم حسين بن عبدالله بكري التي قدرت برمتها أكثر من (٤٤،٠٠٠) قرش[١٥٨]، ومما ذكرته الوثيقة أيضاً لحاف بـ(١٠) قروش، وصندوق علبة بـ(١٥) قرشاً، وطشت عجين بـ(٣٠) قرشاً، وقطرميز بـ (٢٥) قرشاً، وفرشة لحاف وتوابعها مع السرير الحديدي المحاط من أطرافه بفضة بـ (١٦٤) قرشاً، وسحارة (غير مذكور ما بداخلها) بـ(٢٦٢) قرشاً، وقميص بـ(٣) قروش، وشلحة بـ (١٧٤) قرشاً، وطشت ب (٨) قروش، ولَكَنْ بـ (١٠) قروش، ومخدة ريش نعام بـ (٧٥) قرشاً، وصندوق خشب مصدَّف ب (٣١) قرشاً، وطنجرة عدد(١٦) بـ (١١١٤) بارة، ومقلى بـ (٢٧) قرشاً، وأغراض أخرى قدرت بمئات القروش[١٥٩]، وبيع داره بـ (١٢،٠٠٠) قرش، وطربوش بـ (٢٦٤) بارة، وخرج فرس بـ (٩) قروش، وقسمت تركته بين ولديه محمد وأحمد البكري وثلاث بنات وأمهم، ونالت الأم مع بنتيها البكر ما يقرب من(٥٠%) بموافقة ولديها اللذين قدرت حصتهم بـ (٥٠%) وأخذت منهم الرسوم، وأجرة الدفن، وثمن الكفن وثمن القبر[١٦٠].

واستدعى القسّام العسكري السيد محمد راشد أفندي المرأة بنت أسعد السيد الحموية، المعروّفة شرعاً بدفاتر المحكمة الشرعية الصلاحية، وبعد مساءلتها عما أشيع عنها من الآثام والمعاصي، اعترفت طواعية ودون إكراه، وإنما خوفاً ورعباً من العقاب الإلهي، بأنها ارتكبت مختلف أنواع المعاصي، غافلة عما يوجب الابتعاد عنه، وأنها قد تابت ورجعت عما كانت عليه، وأصرت بعدما أقسمت بالله العظيم، بأنها لا تعود إليه راجية العفو والغفران من الملك الكريم، وحددت السابع عشر من محرم لسنة (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) لقسم اليمين على ذلك[١٦١].

خضعت القضايا التي ينظر بها القسامون العسكريون إلى متابعة إدارية حثيثة ودقيقة، وتبين ذلك من خلال ما ورد في الوثيقة رقم (٥٨) والتي تشير إلى قصور من قبل القسّام العسكري[١٦٢] للاطلاع على كيفية سير العمل للقسّام العسكري محمد راشد أفندي بحضور قاضي قضاة حلب الشيخ أحمد بن العلامة

الشيخ عارف زاده، وكاتب القسّام، وأمين دار الإفتاء قاسم سلمان أفندي[١٦٣].

ولوحظ أن الدفتر المحفوظ لأجل قيد الحجج الشرعية والصكوك المرعية التي ستقع في المحكمة العليا برئاسة وإدارة القسّام العسكري قد تم ضبطها بشكل مُحكم[١٦٤]. فقد حضر القسّام العسكري محمد راشد أفندي، لتعين مريم بنت جبرا النصرانية من محلة ابن المحب، الواقعة خارج باب النصر بحلب وصية على ابنتها القاصرة، بعدما توفي زوجها ميخائيل ابن أنطون المحمصني، وأن أقرباء زوجها بدأوا بمضايقتها، فتم إحصاء ورثة المتوفى وكانت على النحو الآتي[١٦٥]:

شلحة عجمية بيضاء بـ (٩٠) قرشاً، وشاشية حمراء بـ (١٥) قرشاً، وقطرميز مذهباً بـ(٢٢٢) قرشاً (والأصح بارة)، وفراش لحاف مخدة بـ (٨٠) قرشاً، وحرير صافي بـ (٢٠) قرشاً، وطنجرة كبيرة بـ (٢٠٠) قرش (الأصح بارة)، وشاشية وطربوش بـ (١٢) قرشاً، وطناجر عدد (٨) بـ (١٥٠) قرشاً، وسطل بـ (٥٠) قرشاً، وطشت ولكن بـ (١٠٠) قرش، وبرغل بـ(٣٥) قرشاً، وعنبر دف صحارى حطين بـ (٢٠٠) قرش، وحطب وفحم بـ (٤٠) قرشاً[١٦٦]. أما منزل سكن ميخائيل بن أنطون فقد احتجت زوجته مريم بنت جبرا النصرانية، مدعية أنها ورثت البيت (المنزل) من والدها جبرا، وقدمت عدة حجج شرعية ثبت صحة ادعاء مريم زوجة مخائيل بن أنطون[١٦٧].

ولعل في إقرار القسّام العسكري حسن حلبي بن عبدالباقي لأحمد آغا الوصي الشرعي على محمد بن غياث حلبي بقضاء تل باشر من لواء عنتاب[١٦٨]، باستلام مائتي قرش أسدي، كأمانة بذمته، خير شاهد على تلك التطبيقات العملية بالحفاظ على الحقوق وديمومتها[١٦٩].

عاشراً: إلغاء منصب القسمة العسكرية:

أفادت دفاتر أوائل القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي أن القسّام العسكري هو من تولى حصر إرث المتوفين من العساكر ممن تسببت أملاكهم في نشوء خلاف بين أبناء ورثتهم[١٧٠]، ففي دفاتر القرن الثامن عشر الميلادي ولاسيما أوائله، تؤكد إسناد حصر إرث المتوفين بأنها وقفاً على القسّام العسكري[١٧١]. ولم يكن هناك قسّام بلدي خلال العقد الثاني من القرن الحادي عشر- الهجري/ السابع عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي[١٧٢]، وأن منصب القسّام العسكري ألغي نهائياً منذ سنة (١٨٣٩م)[١٧٣] بسبب إلغاء القوات الانكشارية، وصدور فرمان خط كلخان الذي أقر بأنه لا داعي لوجود قضاة شرعيين وقساميين طالما أن هناك محاكم تنظم شؤون الدولة.

وبالرجوع إلى دفاتر القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، تبين بأن القسّام العسكري كان ينوب عن القسّام البلدي (العربي) بحالة وفاته، ولكن القانون لا يخول القسّام البلدي

بالقيام بمسؤوليات مهام القسّام العسكري، لأن أمر(بيورلدي) قاضي الأناضول يحذر ذلك[١٧٤]، وهو أمر لا يمكن تجاوزه في الدولة العثمانية إذ إنه ليس في الدولة حلول وسط ولا أنصاف حلول في أي قضية مهما كانت صغيرة أم كبيرة.

الخاتمة:

إن قراءة متأنية لدفاتر القسّمة العسكرية في إيالة حلب، تفيد بأن القسّام العسكري كان ينظر في القضايا التي يكون الجند طرفاً فيها، وهي مهمة أساسية استدعت استحداث منصبه؛ لعدم استطاعة المحاكم العدلية متابعة نشاطات أفراد الجيش، وباعتبار أن لا علاقة له بالأمور الدينية الأخرى: كالزواج والطلاق، لأن القضاة الشرعيين احتجوا على ذلك باعتبار أنه من اختصاصهم، وليس من اختصاص القسام العسكري، وقد ظل الخلاف قائماً حتى صدور نظام المحاكم الشرعية الذي يحذر المحاكم من التدخل بغير الزواج والطلاق فقط وما شابهما بشكل أساسي ؛ لأن ذلك من اختصاص القضاة الشرعيين الذين كفت أيديهم عن المدارس والأمور الأخرى بعد مرحلة التنظيمات، ولدى مراجعة ما يزيد على أربعة عشر دفتراً لم يعمد البحث إلى الاكتفاء بعدد من تلك الدفاتر والتي دُوّن أغلبها لمدة سنتين، وأن وثائق مرتبطة بالقسّام العسكري أجمعت على أنه ركز معظم اهتمامه بالمحافظة على إرث المتوفين من العساكر، ولأن القسّام العسكري كانت قراراته نهائية، وكان يتقاضى راتبه وتقاعده كعسكري بحسب رتبته في القضاء، وقد تعاطف مع الجنود بصورة علنية.

وأشار البحث إلى تقديم وثائق متعددة المشكلات كنماذج وثائقية لمهام القسّام العسكري ودوره، كما اتضح من خلال الدفاتر، بأن دوره في سنوات الاضطرابات أو تعرض الولاية لمشاغبات هنا وهناك، كان قاضي الأناضول يوجه أمراً إلى القسّام العسكري في ولاية حلب أو غيرها بتحويل مهامه إلى قاضي شرعي ويحل محله قسّام عسكري من ولاية الروميلي؛ لأنه من أهالي الولاية.

وتجاهل البحث الكثير من الأحكام أو الأوامر التي صدرت عن القسّام العسكري، لأن قسماً كبيراً منها كان يتعلق بظاهرة البغي والفجور، وإذا كان قد عرض وثيقة واحدة فهو يدل على أن ولاية حلب لم تحظَ بقسّام بلدي، حتى في مراجعة الدفاتر الشرعية المتعلقة بالزواج والطلاق، حيث تم استبعاد القسّام العسكري عنها، بأمر من قاضي قضاة ولاية حلب بناء على توجيهات قاضي قضاة الأناضول الذي أسند إليه مهمة تعيين القسّام العسكري من جانبه، وغدا بدءاً من سنة (١٠٥١هـ/١٦٤١م) يعين من قبل قاضي قضاة حلب، إلا في عهد السلطان سليمان الثاني ابن إبراهيم الأول (١٦٨٧-١٦٩١م) لأن الاضطرابات ازدادت في الدولة العثمانية، فأراد إعادة الأمور إلى نصابها

باستانبول بحسب ما أفاد جودت في تاريخه[١٧٥]، فأعيد الأمر إلى قاضي قضاة الأناضول لتعين قسام عسكري بدلاً من القسام العسكري الذي كلف بمهام قاضي الشرع، وهذا يبرر ضرورة استحداث منصب القسام العسكري، واعتمدته الدولة العثمانية في معظم الولايات التي تتعرض إلى اضطرابات تثيرها مجموعة من العصاة، لأن القسام العسكري في ولاية حلب، ودمشق، وبيروت، ومصر غدوا من السكان المحليين منذ عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م).

الهوامش:

(١) أجمعت المصادر العثمانية كافة أن المذهبية لم تعتمد في الدولة العثمانية إلا عندما دخل السلطان سليم الأول إلى حلب، بناء على توجيه من المفتي علي الجمالي (١٥١٦م) بعكس المذهب المعتمد لدى المماليك، ونقلاً عن جودت فإنه يجب على الدولة أن تتخذ مذهباً رسمياً لها. وللمزيد انظر: أحمد جودت باشا، **تاريخ جودت**١١ ١١جزء، دار سعادات، مطبعة عثمانية، استانبول، ١٣١٣هـ، ج٩، ص١٥٠.

(٢) إن حمل الراية النبوية كانت دليلاً على الجهاد، والتي بقي العثمانيون يحملونها حتى معركة أنقرة سنة (١٤٠٢م)، وقد هدد السلطان عبد الحميد الثاني جمعية الاتحاد والترقي برفع العلم النبوي ضدها، وتلقب بأمير المؤمنين وخليفة المسلمين. انظر: أولياء جلبي، **رحلة أولياء جلبي**، مطبعة الترقي، بورصة، ١٢٨٨هـ، ص١٦-٢٠.

(٣) جودت باشا، **تاريخ جودت**، ج٣، ص١٥١.

(٤)خليل ساحلي أوغلي، **قانون نامة آل عثمان**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد رقم ١٣، العدد ٤، ١٩٨٦م، ص١١١.

(5) Bakhit, Mohammad Adnan Salamah: **The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century** (Librarire Du Liban: Beirut, 1982). P.136.

(٦) الرازي محمد بن أبي بكر(ت٦٦٠هـ/ ١٢٦١م)، **مختار الصحاح**، عني بترتيبه، محمود خاطر بك، دار الفكر، بيروت،١٩٨١م، ص٣٥٣.

(٧) محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ/١٦٩٩م)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ٤ج، المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م، ج١، ص ٤٨١-٤٨٣.

(٨) عبدالرحمن فهمي محمد، **النقود ماضيها وحاضرها**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١١٣.

(٩) مشيخة الإسلام أنشئت منذ عهد السلطان مراد الثاني (١٤٢٣-١٤٥١م)، ولم يُشير كاتب جلبي ولا غيره من الكتاب إلى مذهب الدولة آنذاك، وترجح المصادر والدراسات الحديثة أن الدولة العثمانية اعتمدت رسمياً المذهب الحنفي في مرحلة السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠م).

(١٠) لم تفدنا دفاتر القسّام التي تزيد أعدادها على المئات، بأن القسام العسكري قضى بقضايا طلاق وزواج إلا في حالات نادرة، لأن القضاة الشرعيين احتجوا على استبعادهم لهذا الدور، ولم نعثر على قضايا طلاق وزواج خاصة بالقساميين العسكريين دون القضاة الشرعيين في محكمة حلب الشرعية.

(١١) كاتب أول دستور على النسق الأوروبي في الدولة العثمانية بالتعاون مع الصدر الأعظم "قرة مانلي محمد باشا"، في عهد السلطان محمد الثاني المسمى باسمه، والذي بقيت مبادئه الأساسية سارية المفعول في الدولة العثمانية حتى عام (١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م). انظر: يونس وهبي ياووز الاقطُوغاني، **حركة التجديد في تقنين الفقه الإسلامي مجلة الأحكام العدلية وقوانين ملاقا الإسلامية كمثال تجريبي**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ٢٠١٥م، ص١٥٤-١٥٥؛ وكذلك انظر: **محمد الفاتح بطل القسطنطينية**، مقال على الشبكة العنكبوتية، ٢٠١١م؛ http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=21299

(١٢) سجلات محكمة حلب الشرعية ، دفتر القسام رقم ١١ ص٩٧ وثيقة ٢٧٧ أواسط شوال ١٠٩٨هـ/ ٢٣ آب ١٦٨٧م؛ أورهان صادق جانبولات، **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي**، هرندن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ٢٠١٢م، ص٥٢.

(١٣)أوغلي، **قانون نامة آل عثمان**، ص١١١.

(١٤) **دفاتر المحكمة الشرعية**، استانبول، قاضيلك دفتري رقم ٩، ص١١-١٧.

(١٥)أكرم كيدو، **مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية**، ترجمة هاشم الأيوبي، منشورات جروس برس،١٩٩٢م، ج١، ص١١.

(١٦) دفاتر المحاكم الشرعية، استانبول، دفتر الإفتاء، رقم ٩ ص٥٦ سنة ٩٧٤هـ/١٥٦٦م. والبارة هي: عملة فضية استعملت في كافة الولايات تزن ٥/٢ قيراط ،وهي تساوي ربع قرش وكل ١٠ بارات تساوي عشرة قروش، ثم أصبحت القرش الصاغ يساوي ٤٠ بارة، والقرش الرائج (المتداول) أو المرغوب فكان يساوي ربع بارة، ولا يزال العثمانيون يطلقون على جميع نقودهم اسم بارة، سكة كجزء من القرش أو أقجة سكها السلطان مراد الرابع، والبارة المصرية مثقوبة في وسطها ثم استبدلها السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) بطغرلي بارة ٢/١. وللمزيد انظر: محمود علي عامر، **المكاييل والأوزان والنقود في العهد العثماني**، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٩٧م، ص ١٨٦؛ سهيل صابان، **المعجم الموسوعي**، منشورات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٢م، ص١٠٣،٥١.

(١٧) دفاتر المحاكم الشرعية، استانبول، **أناضول قاضيلك دفتري**، رقم ١١ ص٧٩ لسنة ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م.

(18) Mehmet zeki pakalin, **Kadilik**. No, 6.s.42.

(١٩) دفاتر المحاكم الشرعية، دمشق، دفتر قاضي الولاية رقم ٣، ص ٤٨، وما ينطبق على دمشق يجري على حلب واستانبول، أما إيالة مصر فيعتمد المذهب الشافعي، ومناطق المغرب تعتمد المذهب المالكي، عدا ولاية ليبيا التي تعتمد المذهب الحنفي منذ عام ١٨٥٤م.

(٢٠) **دفاتر المحاكم الشرعية**، دار الإفتاء، دمشق دفتر رقم٢، وحلب دفتر رقم١ لسنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٨م.

(٢١) دفاتر القسام لإيالة حلب، دفتر رقم ١ ص ٣٦ أواسط جمادي الأولى لسنة ١٠٦٨هـ/ ١٧ شباط ١٦٥٨م.

(٢٢) دفاتر القسام لإيالة حلب، دفتر رقم ١٨ ص١٥٧، غرة ذي الحجة لسنة ١٠٧٩هـ/١ أيار ١٦٦٩م.

(٢٣) أكرم كيدو، مرجع سابق، ص١٧.

(٢٤) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم ٥٦ ص٢٠٨ أواسط شعبان لسنة ١٠٨٢هـ/ ١٦ كانون الأول ١٦٧١م.

(٢٥) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم ٣٤ ص ٢٠٦ غرة ربيع الثاني لسنة ١٠٨٤هـ/ ١٥ تموز ١٦٧٣م.

(٢٦) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم ٧٥ ص ٢٠٦ غرة جمادى الآخرة لسنة ١٠٨٥هـ/ ١ أيلول ١٦٧٤م.

(٢٧) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم٧٥ ص ٣١١ غرة شعبان لسنة ١٠٨٥هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٦٧٤م.

(٢٨) يمكن مراجعة واجب القسّام العسكري من خلال دفاتر القسمة لإيالة حلب، انظر على سبيل المثال: دفتر رقم ١٩ ص٢١٥، أوائل شعبان لسنة ١٠٣٩هـ/ ١٥ آذار ١٦٣٠م.

(٢٩) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم ٩ ص٣١ أوائل جمادى الأولى لسنة ١٠٥١هـ/ ٧ آب ١٦٤١م.

(٣٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٨ ص١٢٣ أواسط رجب لسنة ١٠٤٩هـ/ ١٠ تشرين الثاني ١٦٣٩م.

(٣١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم١٩ ص١٨٧ غرة شوال لسنة ١٠٨٦هـ/ ١٨ كانون الأول ١٦٧٥م.

(٣٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٤ ص ٢١٦ أواخر جمادى الثاني لسنة ١٠٨٥هـ/ ٣٠ أيلول ١٦٧٤م.

(٣٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٤ ص١٩٨ أواسط ذي القعدة لسنة ١٠٧٤هـ/ ٨ حزيران ١٦٦٤م.

(٣٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٩ ص٢٠٣ أواسط ذي الحجة لسنة ١٠٧٤هـ/ ٨ تموز ١٦٦٤م.

(٣٥) القرش إذا كان صاغاً يساوي ٤٠ بارة، وإذا كان رائجاً يساوي ٢٠ بارة. انظر: عامر، **المكاييل والأوزان**، ص١٩٠.

(٣٦) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم٣٦ ص ٤٠٩ غرة رجب لسنة١٠٨١هـ/ ١٣ تشرين الثاني ١٦٧٠م.

(٣٧) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم٣٦ ص ١٠٠ أواسط ربيع الأول لسنة ١٠٨٦هـ/ ٨ حزيران ١٦٧٥م.

(٣٨) أحمد شاويش أوغلو، **يهود تركيا العثمانية**، دار سعادات- جادة سي، أنقرة، ١٩٧٨م، ص٣٤.

(٣٩) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم٣٦ ص ١١٨ غرة ربيع الثاني لسنة ١٠٧٧هـ/ ٣٠ أيلول ١٦٦٦م.

(٤٠) **دفاتر القسّام لإيالة حلب**، دفتر رقم٣١ ص١٧٨ أواسط رجب لسنة ١٠٧٩هـ/ ١٨ كانون الأول ١٦٦٨.

(٤١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٤١ ص٢١٧ غرة شوال لسنة ١٠٧٩هـ/ ٣ آذار ١٦٦٩م.

(٤٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٤١ ص ٢٠٨ أواسط شعبان لسنة ١٠٨٠هـ/ ٧ كانون الثاني ١٦٧٠م.

(٤٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٤١ ص ٢٥٨ غرة محرم لسنة ١٠٨٧هـ/ ١٥ آذار ١٦٧٦م.

(٤٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٤١ ص ٢٥٨ غرة محرم لسنة ١٠٨٧هـ/ ١٥ آذار ١٦٧٦م.

(٤٥) **قاضي محكمة الباب:** وهو من قضاة الصلح في المحاكم الشرعية في حلب، وقد عُرف الأفراد الذين استُخدموا كقضاة في دار القضاء الحنفية المركزية في مدينة حلب محلياً باسم "محكمة الباب"،

وعملوا كوسطاء بين المدينتين في حلب والأستانة. وللمزيد انظر: إدهم إلدم ودانيال غوفمان وبروس ماسترز، **المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب - ازمير - اسطنبول**، تعريب: رلى ذبيان، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ٢٠٠٤م،ص١٣١-١٣٢.

(٤٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٤١ ص ٤٣٢ أواخر ذي الحجة لسنة ١٠٨٧هـ/ ٤ آذار ١٦٧٧م.

(٤٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب، ودفاتر الأوامر السلطانية رقم ١ ورقم ٤ لسنتي ٩٢٣و٩٢٤هـ/١٥١٨و١٥١٩م.

(٤٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر حلب رقم ٢ ص١١ غرة رجب لسنة ٩٢٣هـ/١٥١٨م، ولم يكن القسامون العسكريون من السكان المحليين يعينون من أيالة الروملي علماً بأنهم يعينون من قاضي القضاة.

(٤٩) دفاتر المحكمة الشرعية، استانبول، أناضول قاضيلك دفتري رقم٩ ورقم ١١ لسنة ٨٤٣هـ/١٤٣٩م.

(٥٠) دفاتر المحكمة الشرعية، استانبول، الأوامر السلطانية رقم١ لسنة ١٠٨٠هـ/١٦٦٩م.

(51)yaşarözcan: **sultan dördüncü Mehmet**, Ankara 1963. s.16-20.

(٥٢) ذكرت دائرة المعارف الإسلامية التركية، أن القاضي العسكري برهان الدين استمر (٢٠) سنة في ولاية الروميلي، استانبول، سنة ١٩٧٩م، ج٦، ص٤٦.

(٥٣) **دائرة المعارف الإسلامية التركية**، دار التربية الوطنية للنشر، استانبول، ١٩٧٩م، ج٩، ص٤٧٠.

(٥٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٤ ص ٢١٦ أواخر جمادى الثاني لسنة ١٠٨٥هـ/٣٠ أيلول ١٦٧٤م.

(٥٥) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٤ ص١٩٨ أواسط ذي القعدة لسنة ١٠٧٤هـ/ ٨ حزيران ١٦٦٤م.

(٥٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٩ ص٥٩ أواخر رمضان لسنة ١٠٧٤هـ/ ٢٥ نيسان ١٦٦٤م.

(٥٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٢٩ ص٢٠٣ أواسط ذي الحجة لسنة ١٠٧٤هـ/ ٨ تموز ١٦٦٤م.

(٥٨) القرش إذا كان صاغاً يساوي ٤٠ بارة، وإذا كان رائجاً يساوي ٢٠ بارة. انظر: عامر، المكاييل والأوزان، ص١٩٠.

(٥٩) دفتر رقم ١٦٤، وثيقة رقم ٨٥، لسنة ١٠٦٠/١٦٥٠م

(٦٠)دفتر رقم ١٦٤، وثيقة رقم ٣٦، لسنة ١٠٦٢/١٦٥٢م

(٦١)دفتر رقم ١٥٩، وثيقة رقم ٤٥، لسنة ١٠٦٤/١٦٥٤م

(٦٢)دفتر رقم ٤٤، وثيقة رقم ٨٧، لسنة ١٠٦٦/١٦٥٦م

(٦٣)دفتر رقم ٥٦، وثيقة رقم ١١٢، لسنة ١٠٦٨/١٦٥٨م

(٦٤)دفتر رقم ٨٩، وثيقة رقم ٦٩، لسنة ١٠٧٠/١٦٦٠م

(٦٥)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٧٩ ص ٢٥٩ أواسط جمادى الآخر لسنة ١٠٧١هـ/١٤ شباط ١٦٦١م

(٦٦)دفتر رقم ٦٠، وثيقة رقم ٢١، لسنة ١٠٧٢/١٦٦٢م

(٦٧)دفتر رقم ١٩، وثيقة رقم ٩٦، لسنة ١١٠٠/١٦٦٩م.

(٦٨)دفتر رقم ١١٣، وثيقة رقم ٤٣، لسنة ١٠٧٨/١٦٦٧م

(٦٩)دفتر رقم ١٨، وثيقة رقم ٣٩، لسنة ١١٠٣/١٦٧٢م.

(٧٠)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣١ ص٥٦ الثاني من شهر ربيع الثاني لسنة ١٠٨٤هـ/ ١٦ تموز ١٦٧٣م.

(٧١)دفتر رقم ٦١، وثيقة رقم ١١٢، لسنة ١٦٧٣/١٠٨٤م.

(٧٢)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٧٨ وثيقة ٢٤٨ص٢٢ أواخر رمضان لسنة ١٠٨٤هـ/ ٧ كانون الثاني ١٦٧٣م.

(٧٣)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم٧٥ ص ٣١١ غرة شعبان لسنة ١٠٨٥هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٦٧٤م.

(٧٤)دفتر رقم ٨، وثيقة رقم ٦٦، لسنة ١٦٧٥/١١٠٦م

(٧٥)دفتر رقم ٧٨، وثيقة رقم ٢٣، لسنة ١٦٧٦/١٠٨٧م

(٧٦)دفتر رقم ١٢٩، وثيقة رقم ٥٠، لسنة ١٦٧٧/١٠٨٨م

(٧٧)دفتر رقم ١٥٧، وثيقة رقم ١٦٨، لسنة ١٦٧٨/١٠٨٩م

(٧٨)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١٣٥ أواخر صفر سنة ١٠٩٤هـ/٢٧ شباط ١٦٨٣م.

(٧٩)دفتر رقم ١٥٨، وثيقة رقم ١٨٠، لسنة ١٦٨٣/١٠٩٤م

(٨٠)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفاتر محكمة جبل سمعان رقم ٥٨ ص١٠٨ أواخر ذي الحجة لسنة ١٠٩٨هـ/٧ تشرين الأول ١٦٨٧م.

(٨١)دفتر رقم ٥٥، وثيقة رقم ٣٦، لسنة ١٦٨٨/١٠٩٩م.

(٨٢)دفتر رقم ٢١، وثيقة رقم ١٧٥، لسنة ١٦٩٠/١١٠١.

(٨٣)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٨، ص٣٥ غرة شوال سنة ١١٠١هـ/٧ حزيران ١٦٩٠م.

(٨٤)دفتر رقم ٦٨، وثيقة رقم ٤٠، لسنة ١٦٩٤/١١٠٥م

(٨٥)دفتر رقم ٨١، وثيقة رقم ٢١٥، لسنة ١٦٩٤/١١٠٥م

(٨٦)دفتر رقم ٨١، وثيقة رقم ٢١٨، لسنة ١٦٩٤/١١٠٥م

(٨٧)دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١١ ص١٨٥ أواخر رمضان لسنة ١١٠٦هـ/١٣ أيار ١٦٩٥م.

(٨٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤١ ص ٥٨ أوائل جمادى الأولى لسنة ١٠٧٢هـ/٢٢ كانون الأول ١٦٦١م.

(٨٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤١ ص ٣٥١ أواسط شعبان لسنة ١٠٧٣هـ/٢٤ آذار ١٦٦٣م.

(٩٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤١ ص ٦٩ أواسط ربيع الأول لسنة ١٠٧٤هـ/١٦ تشرين الثاني ١٦٦٣م.

(٩١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٦ ، ص ٢١٢ لسنة ١٠٧٤-١٠٧٦هـ/١٦٦٣-١٦٦٥م.

(٩٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٢٨، ص ٣٥٨ غرة شوال لسنة ١٠٧٧هـ/٢٦ آذار ١٦٦٧م.

(٩٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٦٩، ص٧٨ أوائل محرم لسنة ١٠٨٨هـ/٥ آذار ١٦٧٧م.

(٩٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٨٨، ص ٢٥٤ غرة شوال لسنة ١٠٨٣هـ/١٩ كانون الثاني ١٦٧٣م. "فقد

(٩٥) سجل محكمة حلب الشرعية وثيقة ٢٥١ ص ١٨٩ أواسط رجب لسنة ١٠٧٦هـ/ ٢٠ كانون الثاني ١٦٦٦م.

(٩٦) سجل محكمة حلب الشرعية وثيقة ٢٥٦ ص١٨٩ غرة شعبان لسنة ١٠٧٦هـ/ ٥ شباط ١٦٦٦م.

(٩٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب ، دفتر ٣١٣، وثيقة ٦٦٥ ص ٢١٧ أواسط شعبان لسنة ١٠٧٦هـ/ ١٩ شباط ١٦٦٥م.

(٩٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب ، دفتر ٣٢٨، وثيقة ٤ ص ٣٧ أواسط شعبان لسنة ١٠٩٤هـ/ ٨ أب ١٦٨٣م.

(٩٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب ، دفتر ٣٢٨، وثيقة ٨ ص٥٧ أوائل رجب لسنة ١٠٩٤هـ/ ٢٥ حزيران ١٦٨٣م.

(١٠٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٣٢٨، وثيقة ١٠ ص ٣٧ ١٨ ذي الحجة لسنة ١٠٩٣هـ/١٧ كانون الأول ١٦٨٢م.

(١٠١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٢، وثيقة١ ص١ غرة رمضان لسنة ١٠٩١هـ/ ٢٤ أيلول ١٦٨٠م، وللعلم فإن سجلات حلب ودمشق حافلة بالوظائف الإدارية عن الكاتب والديوان وغيرها من الوظائف الديوانية.

(١٠٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤١، وثيقة ١٧ ص٥٦ أواسط ربيع الآخرة لسنة ١١٠٥هـ/١٣ كانون الأول ١٦٩٣م.

(١٠٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤١، وثيقة ٩٨ ص ٩٨ أوائل رمضان لسنة ١١٠٦هـ/ ١٤ نيسان ١٦٩٥م.

(١٠٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب ، دفتر ٢٨، وثيقة ٨٤ ص ٢١٣ أواخر محرم لسنة ١٠٠٩هـ/ ١٠ آب ١٦٠٠م.

تنويه: تُعّد وظائف القسّام من أكثر وظائف الدولة خطراً، لأن قسامين كثر عوقبوا بالجلد أو قطع اليد أو النفي، لأنهم لم يعدلوا بالقسمة، وقد أفاد دفتر ٣٣٨ ص٧٢ المؤرخ سنة ١١٢٤هـ/١٧١٢م. أن محمد صادق أفندي تهاون بالقسمة للمرحوم محمد قاسم الحلبي الذي تعد أملاكه شبه خيالية، وله عدة محلات تجارية قرب الجامع الأموي الكبير، للمزيد انظر: دفتر القسّام رقم ٣٦ وثيقة ٤١٨ ص٣٤ غرة صفر لسنة ١١٢٤هـ/٩ آذار ١٧١٢م.

(١٠٥) أناضول قاضيلك دفتري، رقم ١١ ص ١٥٨ أواخر شوال ١٠٦٦هـ/١٦٥٦م، صورة عنه في دفتر قاضي القضاة، رقم ٦٨ ص١٤٣، غرة ذي القعدة لسنة ١٠٦٧هـ/١٠ آب ١٦٥٧م.

(١٠٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٩١ ص ٢٦٤ أواخر محرم لسنة ١٠٩٩هـ/٥ كانون الأول ١٦٨٧م.

(١٠٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١١ ص ١٥٨ غرة صفر لسنة ١٠٩٩هـ/٦ كانون الأول ١٦٨٧م.

(١٠٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٩٨ ص٢٥٨ أواسط رمضان لسنة ١١٠٥هـ،/٩ أيار ١٦٩٤م.

(١٠٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١٥٢ ص ٤١٣ أواسط صفر لسنة ١٠٩٦هـ/٢٠ كانون الثاني ١٦٨٥م.

(١١٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١٥٢ ص ٤١٤ أواخر صفر لسنة ١٠٩٦هـ/٤ شباط ١٦٨٥م.

(١١١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ١١٤ ص ٢٩ أوائل جمادى الأولى لسنة ١٠٩٨هـ/١٤ آذار ١٦٨٧م.

(١١٢) بالرجوع إلى سنوات سابقة يتضح لنا أن منصب القسّام وراثي، فالقاضي محمد بن مصطفى أفندي كوراني أنه ورث المنصب عن والده مصطفى أفندي كوراني، للمزيد يمكن مراجعة دفاتر سنوات ١٠٧٤هـ / ١٦٦٣م وما بعدها. كما أفادت دفاتر القسّام أن محمد راشد أفندي استمر قسّاماً عسكرياً لأكثر من خمس عشرة

سنة. وللمزيد انظر: دفاتر القسام لإيالة حلب، رقم ٢٨ و ٣٢ و ٣٦ ص ٦٨ و ١٥٧ و ١٣ لسنة ١٠٨٤هـ/١٦٧٤م.

(١١٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفاتر محكمة جبل سمعان رقم ٥٨ ص١٠٨ أواخر ذي الحجة لسنة ١٠٩٨هـ/٧ تشرين الأول ١٦٨٧م.

(١١٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفاتر محكمة جبل سمعان رقم ٥٨ ص١٠٨ أواخر ذي الحجة لسنة ١٠٩٨هـ/ ٧ تشرين الأول ١٦٨٧م.

(١١٥) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفاتر محكمة جبل سمعان رقم ٨٨ ص١١٨ أواخر ذي القعدة لسنة ١٠٩٨هـ/٧ أيلول ١٦٨٧م.

(١١٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٤٢ ص ٣٥٨ أوائل ربيع الآخر لسنة ١١٠٤هـ/٩ كانون الأول ١٦٩٢م.

(١١٧) دفاتر حلب رقم ٢٨٦، لم يعثر على وثيقة واحدة تؤكد أن للعساكر أملاكاً تحصى وتعرض على القسّام العسكريّ.

(١١٨) مصطفى عاصم زاده، **التاريخ العمومي**، ٨ أجزاء، بورصة، ١١٥٩هـ، ج١، ص٩٨.

(١١٩) عبدالكريم رافق، **العرب والعثمانيون**، دار أطلس، دمشق، ١٩٧٤م، ص٩٧ وما بعدها.

(١٢٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ١٥٨ ص ٣٩٢ غرة رجب لسنة ١٠٩٨هـ/١٢ أيار ١٦٨٧م.

(١٢١) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ج٩، ص٣٧٦.

(١٢٢) لأول مرة لا يُذكر كنية القسّام العسكري، وهو من أصل عثماني. حيث صدر أمر من السلطان سليمان الثاني بتعيين القسّام العسكري من ولاية الروميلي خلال فترته التي لم تدم أكثر من أربع سنوات (١٦٨٧-١٦٩١م)، فقد ألقت بعض المصادر في عهد السلطان سليمان الثاني المسؤولية على الأكراد الذين أعلنوا ثورتهم على الدولة العثمانية، غّير أن بعض الكتاب يعدها استمرار لثورة الجلالية (علي باشا جنبلاط) سنة ١٦٠٦م في كلس، وللمزيد: انظر: بشار أوزجان، **ثورة الجلالية في كلس**، دار الكتاب المنور، استانبول، ١٩٥٦م، ص١٨.

(١٢٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٨، ص٣٥ غرة شوال سنة ١١٠١هـ/٧ حزيران ١٦٩٠م.

(١٢٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٨، ص٣٦ غرة شوال سنة ١١٠١هـ/٧ حزيران ١٦٩٠م.

(١٢٥)المصدر السابق نفسه.

(١٢٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٨، ص٣٧ ١٤ شوال سنة ١١٠٢هـ/ ١٠تموز ١٦٩١م.

(١٢٧) دفاتر الأحكام السلطانية، المحكمة الشرعية بحلب دفتر رقم ٢٧ وثيقة رقم ٤٠ ص٣٤. **آغا**: كلمة تركية محرفة عن أصلها الفارسي –آقا– وهي بمعنى السيد الآمر، وقد استعملها العثمانيون لدلالات كثيرة عبر تاريخهم، ومنها آغا الانكشارية: وهو لقب أبرز رجال الدولة وهو بمثابة قائد الجيش وقد كان مسؤولاً عن الأمن والنظام. للمزيد انظر: J.H.Red House, **A Turkish and English Lexicon,** Librairie, Du Liban, Berut,1974.

(١٢٨) دفاتر الأحكام السلطانية، المحكمة الشرعية بحلب، دفتر رقم ٢٧ وثيقة رقم ٣٧ ص٢١.

(١٢٩) إن مضمون الوثيقة دفع البحث للنظر في دفتر الأحكام السلطانية، واتضح أن الأكراد والتركمان تجمعوا في منطقة كلس،

ومنذ ذلك التاريخ غدا الوالي ونائبه أو آغا الآين يملكون صلاحيات واسعة.

(١٣٠) لا يرغب البحث بالخروج عن تتبع حصر الإرث الذي يُكلف القسّام العسكري به، كما يظهر ذلك جلياً في أواخر الدفتر رقم ١٧٨ ص١٢٨ لسنة ١١١٤هـ/ ١٧٠٣م.

(١٣١) سجل محكمة حلب الشرعية رقم ٧٢ ص١٨ وثيقة ١١٥٢غرة محرم الأول لسنة ١٠٢٩هـ/٧ كانون الأول ١٦١٩م.

(١٣٢) دفاتر ديوان المحكمة الكبرى، دفتر شرعي رقم ١١ ص٥٢ أواسط شوال ١٠٦٤هـ/٢٨ آب ١٦٥٤م.

(١٣٣) دفاتر القسام لإيالة حلب، دفتر ٣٤، ص ١٧٤ أواسط شوال ١٠٨٨هـ/١٠ كانون الأول ١٦٧٧م.

(١٣٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٦١ ص ١٠٨، غرة جمادى الأولى لسنة ١٠٥٥هـ /٢٤ حزيران ١٦٤٥م.

(١٣٥) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٧٩ ص ٢٥٩ أواسط جمادى الآخر لسنة ١٠٧١هـ /١٤ شباط ١٦٦١م، ولأول مرة يقوم القسّام العسكري بتوزيع الميراث بين أولاد المتوفى وأخوة المتوفى وزوجته، وهذا ما ثبت في دفاتر القسّام.

(١٣٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٦١ ص ١٠٨ غرة جمادى الأولى لسنة ١٠٥٥هـ/٢٤ حزيران ١٦٤٥م.

(١٣٧) دفاتر المحكمة الشرعية الكبرى حلب، دفتر ٥٤ ص ٣٨٤ أواسط محرم الحرام لسنة ١٠٦٩هـ/٢٨ أيلول ١٦٥٨م.

(١٣٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٧٩ ص ٢٥٩ أواسط جمادى الآخر لسنة ١٠٧١هـ/ ١٤شباط ١٦٦١م، ولأول مرة يقوم القسّام العسكري بتوزيع الميراث بين أولاد المتوفى وأخوة المتوفى وزوجته، وهذا ما ثبت في دفاتر القسّام.

(١٣٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٦ ص ٤٥١ أواسط صفر لسنة ١٠٩٣هـ/٢٢ شباط ١٦٨٢م.

(١٤٠) **البايكة:** جمعها بوائك، ومفردها بائكة، ويفهم من السجلات أنها بناء يستخدم لأغراض متعددة، فمنها ما يخصص لإيواء الحيوانات، ومنها ما يخصص لتخزين الغلال "الحبوب والزيت وغيرها" كما يفهم من الوثائق.

(١٤١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٦ ص ٤٥١ أواسط صفر لسنة ١٠٩٣هـ/٢٢ شباط ١٦٨٢م.

(١٤٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب دفتر ٦٥ ص ٤٥٢ أواسط صفر لسنة ١٠٩٣هـ/٢٢ شباط ١٦٨٢م.

(١٤٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٦ ص٤٥٢ غرة شعبان ١٠٩٠ هـ/٦ أيلول ١٦٧٩م، ولم يفدنا الدفتر بتفصيلات عن مسألة حصر إرث أحمد السمهوري وممتلكاته التي زادت عن (٢٥٠،٠٠٠) قرشا، وهي ثروة كبيرة جداً آنذاك، وقد بلغ رسوم المحكمة (٢٢) ألف قرشا، مضافاً إليها ضرائب سنة حصر الإرث التي تمت من قبل القسّام محمد راشد أفندي في غرة رمضان لسنة ١٠٩٣هـ/٢ أيلول ١٦٨٢م، والذي تولى وظيفة القسام العسكري بعد وفاة الحاج أحمد الرفاعي أفندي.

(١٤٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٥٢ ص٣١٧ أواخر صفر سنة ١٠٩٣هـ/٢٢ شباط ١٦٨٢م.

(١٤٥)**المصدر السابق،** نفسه.

(١٤٦)**المصدر نفسه.**

(١٤٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٦٩ ص١٥٤، ٣ربيع الأول سنة ١٠٩٤هـ/١ آذار ١٦٨٣م.

(١٤٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٢٣٨ ص ٤٢٣ أواسط ربيع الأول لسنة ١٠٩٣هـ/٢٣ آذار ١٦٨٢م.

(١٤٩) **الويركو:** كلمة تركية تعني الضريبة المفروضة على المباني والأراضي، أو مال ميري أو رسم ومصدرها "وير نلك"، وتعني الوهب أو العطاء والمنح أو الهبة. وللمزيد انظر: عبدالعزيز محمد عوض، **الإدارة العُثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤- ١٩١٤م**، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص١٦٩.

(١٥٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٨ ص ٥٤ أواخر ربيع الأول لسنة ١٠٩٣هـ/٧ نيسان ١٦٨٢م.

(١٥١) إن مراجعة دفتر القسّام العسكري رقم ٥٢ ص٣١٨ أوائل رمضان سنة ١٠٩٤هـ/٢٣ آب ١٦٨٣م. يبين محتويات البايكية من الحبوب، والمقدرة بقيمة تزيد عن(٤٠،٠٠٠) قرش، وللعلم أن الدفتر المذكور أعلاه يحتوي على (٧٥) وثيقة وعدد صفحاته هو (٥١٨) صفحة.

(١٥٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٩٨ ص ٣١٨ وثيقة ٢٥٨ أوائل ربيع الثاني لسنة ١٠٧٨هـ/١٩ أيلول ١٦٧٧م. الأفندي: لقب أطلق على أبناء الأسر العثمانية الحاكمة أو أحياناً يرد مع لقب آغا. انظر: Red House, Op.cit.p.160.

(١٥٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٩٨ ص ٣١٨ وثيقة ٢٥٨ أوائل ربيع الثاني لسنة ١٠٧٨هـ/١٩ أيلول ١٦٧٧م. القرش الصاغ يساوي ٤٠ بارة والقرش الرائج يساوي ربع بارة. وللمزيد انظر: عامر، المكاييل والأوزان، ص ١٨٦؛ صابان، المعجم الموسوعي، ص٥١.

(١٥٤) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ديوان المحكمة رقم ٥٤ لسنة ١٠٧٨هـ/١٦٦٧م.

(١٥٥) **المصدر السابق**، نفسه.

(١٥٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٣ ص٢٥٦ أواخر محرم لسنة ١٠٧٨هـ/٢١ تموز١٦٦٧م، علماً بأن عدد وثائقه بالمئات، بعضها يزيد على صفحتين وبعضها الآخر نصف صفحة كحد أدنى.

(١٥٧) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٣ ص ٢٥٥ بداية محرم لسنة ١٠٧٨هـ/٢٢ حزيران١٦٦٧م.

(١٥٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٣ ص ٢٥٦ بداية محرم لسنة ١٠٧٨هـ/٢٢ حزيران١٦٦٧م.

(١٥٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٢ ص ٤١٣. غرة رجب لسنة ١٠٧٨هـ/١٦ كانون الأول١٦٦٧م.

(١٦٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٢ ص ٤٥٧ غرة رجب لسنة ١٠٧٨هـ/١٦ كانون الأول١٦٦٧م.

(١٦١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٣٨ ص١٨٥ أواسط محرم لسنة ١٠٧٩هـ/٢٤ حزيران ١٦٦٨م.

(١٦٢) لدى التدقيق بدفاتر قسّام حلب العسكري، ثبت بما لا شك فيه أن منصب القسّام دائم، ولم نعثر على دليل يؤكد أنه وراثي، علماً بأن دفاتر قسّام اللاذقية أشارت أنه لمدة سنتين، وأن دفاتر القسّام العسكري للشام شريف تؤكد أنه وراثي. ويمكن مراجعة دفاتر دمشق رقم ٣ و٦ و٧، وكل دفتر يحتوي كحد أدنى إلى٥٠-٨٠ وثيقة، وقد اتضح أنه وراثي. انظر: دفتر

رقم ٨ ص٣١١ أواسط محرم لسنة ١٠٨٥هـ/٢٠ نيسان ١٦٧٤م.

(١٦٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر ٣٨ ص ١٨٥ أواسط محرم لسنة ١٠٧٩هـ/٢٠ نيسان ١٦٦٨م.

(١٦٤) ضم الدفتر رقم ٣٨ بصفحاته المختلفة عدة وثائق عن نساء أعلنت التوبة، والبحث اكتفى بذكر واحدة، مترجمة عن النسخة الأصلية المكتوبة باللغة العثمانية.

(١٦٥) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٢ ص ٤١٣ غرة رجب لسنة ١٠٨١هـ/١٣ تشرين الثاني ١٦٧٠م.

(١٦٦) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٢ ص ٤١٣ غرة رجب لسنة ١٠٧٨هـ/١٦ كانون الأول ١٦٦٧م.

(١٦٧) **المصدر السابق**، نفسه.

(١٦٨) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣١ ص٥٦، الثاني من شهر ربيع الثاني لسنة ١٠٨٤هـ/ ١٦ تموز ١٦٧٣م.

(١٦٩) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣١ ص٥٦، الثالث من شهر ربيع الثاني لسنة ١٠٨٧هـ/١٤ حزيران ١٦٧٦م.

(١٧٠) دفاتر القسّام لإيالة حلب. أنظر: الدفاتر ذوات الأرقام: ١١٥، ١٢٣، ١٣٣، ٢٠٨، ٢١٧، حيث أكدت جميعها أن المتوفين من كبار التجار وكبار رجالات الدولة، ومن الولاة والقضاة ومسؤولي التيمار والزعامات.

(١٧١) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٧١، ص٥٦ ٢٩ رجب سنة ١١١٦هـ/٢٦ تشرين الثاني ١٧٠٤م.

(١٧٢) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٣٥٦، ص٨٩، أواخر رمضان سنة ١١١٠هـ/٣١ آذار ١٦٩٩م.

(١٧٣) دفاتر القسّام لإيالة حلب، دفتر رقم ٢٧٨ ص١١ غرة محرم لسنة ١٠٥٥هـ/٢٦ شباط ١٦٤٥م.

(١٧٤) أناضول قاضيلك دفتري، أناضول دفتري رقم١ ص١ وثيقة ٦ لسنة ٩٨٠هـ/١٥٧٢م.

(١٧٥) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ج٩، ص٣٨٥.